التَّوجيه الإعرابي عند الدكتور مهدي المخزومي دراسة نحويَّة نقديَّة

م. د. قاسم درهم كاطع

المديريَّة العامَّة للتربيَّة في ذي قار

الخلاصة :

عقد علماء العربيَّة ـ قديمًا وحديثًا ـ فصولًا مستفيضة لمناقشة ظاهرة الإعراب؛ كونها تُمثِّل أبرز الظواهر في اللغة العربيَّة ؛ وأكبر برهان على ذلك أنَّ حصول اللحن في الإعراب في القرآن الكريم شكَّل دافعًا رئيسًا لتأسيس علم النحو . ومنذ ذلك الزمن توسَّع النحويون في البحث عن كلِّ ما يتَّصل بهذه الظاهرة ؛ سعيًا منهم للكشف عن قوانينها وأسرارها .

ولا يخفى أنَّ هذه الظاهرة من الظواهر التي مازالت قيد البحث ؛ لذا تبرز بين حين وآخر وجهةُ نظر جديدة يطرحها بعض النابهين من المشتغلين في مجال النحو . ومن الطبيعي أن يُحدث ذلك خلافًا في وجهات النظر ، الأمر الذي يدفع باحثين آخرين للتحقّق من صحَّتها وسلامتها ؛ لذا نحاول في هذا البحث أن نقف عند وجهة نظر الدكتور مهدي المخزومي ؛ كونها أخذت حيّزًا واسعًا في مجال الدراسات الحديثة .

Abstract :

Arab scholars - in the past and in the present - held extensive chapters to discuss the phenomenon of parsing. As it represents the most prominent phenomenon in the Arabic language. The largest proof of this is that the occurrence of melody in the parsing of the Noble Qur'an was a major motivation for the establishment of grammar. Since that time, grammarians have expanded their search for everything related to this phenomenon. Seeking to reveal its laws and secrets. It is no secret that This is one of the phenomena that is still under investigation. Therefore, from time to time, a new point of view appears, presented by some of the elite practitioners of grammar. Naturally, this causes a difference of opinion, which leads other researchers to verify their health and safety.

Therefore, in this research, we try to stand at Dr. Makhzoumi's point of view: Being a wide spread in the field of modern studies.

المقدِّمة :

أطلق الدكتور مهدي المخزومي على أحد كتبه اسم (في النحو العربي نقد وتوجيه) وحاول في هذا الكتاب أن يضع يده على الخلل الموجود في المنظومة النحويَّة التي أوجدها النحويون الأوائل ، ثمَّ يضع الحلول الناجعة لها ، ويوجِّهها الوجهة الصحيحة ، فجاء بآراء وتعليلات تختلف قليلًا أو كثيرًا عن الآراء السابقة ، وفسَّر الظواهر اللغويَّة بتفسيرات رأى أنَّها نابعة من منهج اللغة وليست مستعارة من مناهج أخرى ؛ لأنَّه يعتقد أنَّ الداء الذي أُصيب به النحو العربي راجع إلى المنهج الذي اتبعه النحويون القدماء ، فهو يرى أنَّهم خلطوا بين منهج الفلسفة العقلي ، ومنهج اللغة المنبثق منها ، فالنحوي ـ عند المخزومي ـ ((ليس له أن يُفلسفَ ذلك ، أو يبنيه على حكم من أحكام العقل ؛ لأنَّ اللغة ظاهرة اجتماعيَّة تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام تستند إلى عقل المجتمع نفسه ، وقد لا يتفق مع ما يعرفه من منطق العقل والفلسفة)) [١]

وفي ضوء هذه الرؤيَّة انطلق المخزومي لِيُعيد تشكيل منظومته النحويَّة ، فألغى قواعد تسالم عليها النحويون ، وأوجد قواعد جديدة ، دعمها بتعليلات وتأويلات تجعلها مقبولة ومستساغة ، كلُّ ذلك بهدف تيسير النحو وتسهيل قواعده . فنحن إذن أمام توجيهات نحويَّة جديدة بُنيت على أدلَّة ينبغي أن تكون مُحكَمة ؛ فقيمة هذه التوجيهات مرتبطة بصحَّة أدلَّتها وجودًا وعدمًا من جهة ، وباستنطاق تلك الأدلة واستنباط الحكم الصحيح منها فيما لو كانت صحيحة من جهة أخرى ؛ ولهذا فلا يمكننا الحكم على تلك القواعد بالسلب أو الإيجاب إلَّا بعد التعرُّف على أدلتها والوقوف على طريقة استنباطها ؛ وهو ما نحاول فعله في هذا البحث .

وبناءً على ما تقدَّم ، فسيكون البحث في الإعراب تبعًا للتقسيم الذي سار عليه المخزومي ؛ لأنَّه جعل العلامة الإعرابيَّة أساسًا للخوض في موضوع الإعراب ؛ لذا جاء البحث في أربعة مطالب :

المطلب الأوَّل : علم الإسناد (الضمَّة) .

المطلب الثاني : علم الإضافة (الكسرة) .

المطلب الثالث : علم خروج الكلمة عن الاسناد والإضافة (الفتحة) .

المطلب الرابع : علامات الفعل المضارع .

المطلب الأوَّل : علم الإسناد (الضمَّة) :

ربط المخزومي بين وجود علامة الإعراب وبين المعنى الوظيفي ، محاولًا جعل المعاني الوظيفيَّة للكلمات مترتّبة على العلامات الإعرابيَّة ، فالمخاطب حينما يسمع صوت الضمة في آخر الكلمة ؛ فإنَّه سيفهم أنَّ تلك الكلمة مسندٌ إليه ومُتحدَّثٌ عنه ، أمَّا إذا سمع صوت الكسرة في آخرها ؛ فإنَّه سيفهم أنَّ الكلمة قد أضيف لها غيرها ، في حين أنَّه لو سمع صوت الفتحة ؛ فسيفهم أنَّ تلك الكلمة ليست مسندًا إليه ، ولا مضافًا إليه [٢].

وبعد أن وضع المخزومي القواعد العامَّة للعلامات الإعرابيَّة ، انتقل إلى مرحلة الاستدلال على أوَّل تلك العلامات (الضمَّة) ، فهي علم الإسناد أو صفته ؛ لأنَّ استقراء كلام العرب يؤيِّد هذا الحكم ؛ فقد ((ثبت بالاستقراء أنَّ الضمَّة دائمًا علم الاسناد ، تلحق المسند إليه ، أو صفة المسند إليه التابعة له)) [٣] وبناءً على ذلك ؛ فالضمَّة تُحقِّق الربط بين المسند والمسند إليه ، فهي ((في العربيَّة تؤدِّي إلى ما يؤدِّيه الفعل المساعد في غير العربيَّة ، وتدلُّ على تحقُّق النسبة بين المسند والمسند إليه ، أو تُحقِّق الارتباط بين هذين الركنين)) [٤] ولا ريبَ في أنَّ الفعل المساعد في غير العربيَّة يوجِد النسبة بين المسند والمسند إليه . والدليل على ذلك أنَّنا عند ترجمة جملة من اللغة العربيَّة إلى اللغة الإنجليزيَّة ؛ فإنَّ قواعد الإنجليزيَّة توجب علينا أن نذكر معها الفعل المساعد[٥] ، مثل :

أنا قوي — I am strong

المفاتيح في الحقيبة — The keys are in the bag

فإذا أضفنا إلى ذلك قوله : (تُحقِّق الارتباط بين هذين الركنين) فإنَّ ذلك سينتج أنَّ الضمَّة هي التي توجِد النسبة (الإسناد) بين الطرفين ، وقد اعتمد المخزومي ـ لإثبات ذلك ـ على معطيات التطوَّر اللغوي للغة العربيَّة ؛ لأنَّها ـ في استعمالاتها القديمة ـ كانت تُعبِّر عن النسبة بفعل الكينونة (كان) الزائدة ، كما في قول أم عقيل [٦] :

أنت تكون ماجدٌ نبيل إذا تهب شمأل بليل

ثمَّ بعد أن استغنت عن فعل الكينونة ، استعاضت عنه بضمير الفصل ، وأمَّا الضمَّة فهي دائمًا علم الاسناد [٧]، فاللغة العربيَّة في مسيرتها التطوريَّة تتجِّه نحو التخفُّف من تلك الدوال التي توجِد النسبة ، ولكنَّها تستبقي الضمَّة لإيجادها .

ويبدو أنَّ المخزومي قد بالغ كثيرًا في هذا الحكم ؛ لأنَّ الإسناد قرينة معنويَّة [٨] ، يُدرَك بالعقل ، وليس أمرًا لفظيًّا ، ولذا فإنَّ ((النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسميَّة والفعليَّة والوصفيَّة ، كما كانوا يلمحونه أيضًا بين المعاني النحويَّة في داخل الجملة الواحدة , وهذا هو المعنى الذي نلاحظه في إعراب جملة مثل : ((يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ)) [البقرة : ٢٦٩] حين نعرب (مَن) مفعولًا أولًا على رغم تأخُّرها , و(الحكمةَ) مفعولًا ثانيًا على رغم تقدُّمها , ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد ؛ إذ تقول : إنَّ (مَن) هي الآخذ , و(الحكمةَ) هي المأخوذ . والخلاصة : إنَّ مراعاة الآخذية والمأخوذية ـ هنا ـ هي الاعتبار الذي تَمَّ إعراب المفعولين طبقًا له , وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد)) [٩] .

ولو صحَّ ما ذهب إليه المخزومي من إيجاد صوت الضمَّة للإسناد ، لما وجدنا الإسناد متحقِّقًا في الجمل التي يخلو فيها المسند إليه من الضمَّة ، كقولنا : موسى ناجحٌ . ففي هذه الجملة يتمكَّن كلُّ عربي من معرفة أنَّ (موسى) هو المسند إليه ؛ اعتمادًا على المعنى ؛ فإنَّه يفهم أنَّ (موسى) محكوم عليه بكونه ناجحًا . ولذا فالإسناد موجودٌ سواء وجِدت الضمَّة أم لا . وهذا يدلُّ على أنَّ المعنى ينفرد بالدلالة على الإسناد ، فهو الذي يُحدِّد المسند إليه ، كما في قولنا : ((أبي أخي في الشفقة والحنان ، فكلمة : (أب) خبر مقدَّم ؛ وليست مبتدأ ؛ لأنَّ المراد : أخي كأبي ... أي : الحكم على الآخ بأنَّه كالأب في الشفقة والحنان ، ولا يُعْقَل العكس .

فالمحكوم عليه هو : (الأخ) ؛ فهو المبتدأ ، والمحكوم به هو : (الأب) الذي يشابهه (الأخ) . فالأب هو الخبر ولو تقدَّم ؛ لأن القرينة المعنويَّة تميّزه وتجعله هو الخبر؛ فصحَّ التقديم لوجودها)) [١٠] .

ولم يكتفِ المخزومي بجعل الضمَّة علمًا للإسناد ، وموجدة له ، بل يرى ((أنَّ العربيَّة كانت قد اتَّخذت من الضمَّة علامة لكون الكلمة مسندًا إليه ، أو صفة للمسند إليه)) [١١] فالضمَّة هي علم الإسناد كما أنَّها علامة المسند إليه ، فهي تضطلع بالأمرين معًا .

ويبدو أنَّ تضخيم المخزومي لدور الضمَّة الدلالي هو الذي دفعه إلى الاكتفاء بها كقرينة يتبيَّن بها المسند إليه . ولو تمَّ للمخزومي ما قرَّره من إيجاد الضمَّة للإسناد ، لكان كلامه مقبولًا ؛ لأنَّ دلالتها على الإسناد يجعلها القرينة الوحيدة ، ولكن بعد التفكيك بين دلالة الضمَّة والإسناد ، ستكون الضمَّة قاصرة عن الإيفاء بدلالتها على الإسناد ، فيلتبس حينئذٍ المسند المرفوع بالمسند إليه المرفوع ، ولاسيَّما عند تساويهما في التعريف ، ففي قولنا : ضوءُ القمرِ ضوءُ الشموعِ . لا تُقدِّم الضمَّة فيه دلالة كافيَّة لتمييز المسند إليه من المسند ، بل سيكون الاعتماد على المعنى الذي تُقدِّمه القرينة المعنويَّة (الإسناد) ؛ لنحكم على كون (ضوءُ الشموع) هو المسند إليه على الرغم من كونه متأخرًا ؛ لأنَّه هو المحكوم عليه بأنَّه مشابه لـ (ضوء القمر) ولا يعقل العكس [١٢]

وحكم الضمَّة ـ عند المخزومي ـ ينطبق على كلِّ المرفوعات وتوابعها ، فالمبتدأ والفاعل ونائبه .. يدلُّ وجود الضمَّة في أواخرها على كونها هي المسند إليه ؛ وقد علَّل ذلك بأنَّ ((جميع هذه الموضوعات إنَّما جيء بها ليتحدَّث عنها بحديث ، أو ليُسند إليها ، فهي جميعًا مُسند إليه ، وهي إذن موضوع واحد)) [١٣] وربَّما يُعترض على هذا القول بالخبر المرفوع ، وخبر الأحرف المشبَّهة بالفعل ، وخبر الأفعال الناقصة المنصوب ، ولكنَّ المخزومي وضع الحلول لذلك ، فخبر المبتدأ وخبر (إنَّ) ، والتوابع للمسند إليه ، كلُّها ـ عنده ـ مرفوعة بالتبع ؛ فهي صفات تابعات له مكمِّلات إيَّاه ، أمَّا خبر الأفعال الناقصة ، فهو حال منصوب [١٤] .

والحقيقة لم يكتمل للمخزومي ما أراده من جعل الضمة علم الإسناد ؛ إذ اصطدم ذلك بجملة من المعوِّقات التي أظهرت ركاكة هذه المقولة ، وتلك المعوِّقات هي :

أ ـ اسم الأحرف المشبَّهة بالفعل : من المسائل التي استعصى حلُّها على المخزومي اسم (إنَّ) وأخواتها ؛ فهو ـ بلا شكٍّ ـ مسندٌ إليه ، ومع ذلك فهو منصوب لا مرفوع ، بل إنَّ خبرها أيضًا يصعب تفسير رفعه ؛ لأنَّه لا يُمكن أن نجعل المسند المرفوع تابعًا ـ على رأي المخزومي ـ للمسند إليه المنصوب .

ويبدو أنَّ هذا الأمر هو الذي ألجأ المخزومي إلى الاعتماد على الأمور التي لاترقى إلى مستوى الاستدلال على ظاهرة لغويَّة مطَّردة ، فإنَّنا نقطع بأنَّ نصب اسم (إنَّ) يُمثِّل ظاهرة لغويَّة مطَّردة ، وردت عليها شواهد كثيرة جدًا ؛ ولذا من الغريب أن يذهب المخزومي إلى أنَّ الأصل في اسم الأحرف المشبَّهة بالفعل أن يكون مرفوعًا ، ثمَّ يستدلُّ على ذلك بكون اسم (إنَّ) ينتمي إلى ((موضوعات منصوبة ، وكان حقُّها ألَّا تُنصَب ؛ لأنَّها مسند إليه ... وحقُّ المسند إليه أن يكون رفعًا ، وقد جاء مرفوعًا في الصحيح من كلام العرب في الاختيار والاضطرار ، كقوله تعالى : ((إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) [طه : ٦٣] وقوله تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)) [المائدة : ٦٩] فقد عطف (الصابئون) وهو رفع على اسم (إنَّ) قبل أن تستكمل الجملة)) [١٥] .

ولا أدري كيف يكون القياس عند المخزومي ؟ فهل ورود الجملة في كلام العرب هو الأمر الوحيد الذي يؤهِّلها للقياس عليها ؟ بل هل يمكن القياس على تلك الجملة فيما لو كانت تُقابِل مئات الجمل المغايرة لها في الحكم ؟ إنَّه القياس المقلوب ـ إن صحَّ التعبير ـ لأنَّ المعروف بين النحويين أن يُحمَل النادر والشاذُّ على المطَّرد الشائع وليس العكس ، فقد تقرَّر في أصول النحو أنَّه ((كما لا يُقاس على الشاذِّ نطقًا لا يُقاس عليه تركًا)) [١٦].

وقبل أن نناقش الأمثلة التي جعلها المخزومي أصلًا لجملة الأحرف الناقصة ، يجدر بنا ـ هنا ـ أن نسأل المخزومي : أ يجوز أن يُحمَل الفاعل المرفوع على الفاعل المنصوب ؛ لأنَّه ورد في الصحيح من كلام العرب ؟ ثم نقول : إنَّ حقَّ الفاعل أن يكون منصوبًا . ونستدل لذلك بوروده في قولهم : (خرق الثوبُ المسمارَ) [١٧] ، وفي قول الأخطل [١٨]:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغتْ سوآتِهم هجرُ .

وأمَّا الأمثلة التي استدل بها ، فهي لا تصلُح لإثبات حكمها ، فضلًا عن القياس عليها . ورُبَّما يُقال : كيف لا تصلح وهي واردة في أعلى النصوص العربيَّة وأصحِّها ؟ فنقول : ليست المشكلِة في كونها كلامًا عربيًّا ، بل المشكلة في طريقة فهمها أو الاستدلال بها . فقد جاءت الآيَّة الأولى في المصحف الشريف بـ (نون مخفَّفة) على القراءة المشهورة [١٩] ، قال تعالى : ((قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) [طه :٦٣] فالحرف الموجود في الآية الكريمة هو (إنْ) وليس (إنَّ) ، ولذا فلا مشكلة في إعرابها ؛ لأنَّها جارية على سنن العرب في كلامهم ، يقول الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) : ((وَخُفِّفَتْ (إنَّ) المكسورة ، فقلَّ العمل ، وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ ... وَتَلزَم اللَّامُ إذا ما تُهمَل ؛ لتفرق بينها وبين (إن) النافية ؛ ولهذا تسمَّى اللام الفارقة)) [٢٠] وبهذا لا يمكن للمخزومي الاستدلال بها وهي بهذه الصورة ؛ لأنَّ إعرابها مطابق لقواعد النحويين ، فتعرب ((إن : مخففة من الثقيلة ومهملة ، وهذان : اسم اشارة للمثنى في محلِّ رفع مبتدأ ، واللام : الفارقة ، وساحران : خبر هذان)) [٢١] .

وأمَّا ما استدلَّ به المخزومي من كون (إنَّ) مشدَّدة النون ، فهو قراءة شاذَّة ، كغيرها من القراءات الواردة في الآية ، ومنها قراءة النصب : ((إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ)) [٢٢]، وكونها شاذة لايُمكِّن المخزومي من القياس عليها ؛ لأنَّ الشاذَّ لا يُقاس عليه ، جاء في الاقتراح : ((وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّة في العربيَّة إذا لم تخالف قياسًا معلومًا , بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه , وإن لم يجُز القياس عليه)) [٢٣]

وإذا تجاوزنا كلَّ ذلك وقبلنا القياس على هذه القراءة ، فلسنا نقبل برأي المخزومي ، بل نتأوَّلها كما تأوَّلها النحويون ، يقول العكبري (ت ٦١٦هـ) : ((ويُقرأ (إنَّ) بالتشديد ، وهذان بالألف ، وفيه أوجه ; أحدها : أنَّها بمعنى (نعم) ، وما بعدها مبتدأ وخبر . والثاني : إنَّ فيها ضمير الشأن محذوفًا ، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضًا... وقال الزجاج : التقدير : لهما ساحران ، فحُذِف المبتدأ . والثالث : أنَّ الألف هنا علامة التثنية في كلِّ حال . وهي لغة لبني الحارث ; وقيل : لكنانة)) [٢٤] ؛ فهذه التأويلات موافقة للفظ والمعنى ، فهي تُعيد الجملة إلى الأحكام الشائعة للأحرف المشبَّهة بالفعل ، ممَّا يجعل الجملة منسجمة مع سُنن الكلام الكثير الشائع ، وهذا الأمر نفسُه يدفعنا إلى الإعراض عن توجيه المخزومي للآية الكريمة ؛ لأنَّ المخزومي

يضع لها قاعدة لا يؤيّدها الكلام الكثير الشائع ، وفضلًا عن ذلك ، فإنَّ المخزومي يرى أنَّ المثنى ـ عندما يكون مسندًا إليه ـ يخلو من علامة تدلُّ على الاسناد والألف فيه للدلالة على معنى التثنية لا للإعراب ، ثمَّ يستدلُّ على ذلك بلغة بني الحارث المتقدِّمة ، فهي تجعل الألف علامة التثنية على كلِّ حال [٢٥] .

ويبدو أنَّ أقرب الوجوه في الآية الكريمة ما ذهب إليه الزجاج (ت٣١١هـ) بقوله : ((والذي عندي ـ والله أعلم ـ وكنتُ عرضته على عالِمَيْنَا : محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي ، فقبلاه ، وذكرا أنَّه أجود ماسمعاه في هذا ، وهو : (إنَّ) قد وقعت موقع (نعم))) [٢٦] ويظهر أنَّ وجه رُجحانه مرتبط بقوة معناه ، فجملة (قالوا إن هذان لسحران) بدل اشتمال من جملة (وأسروا النجوى) ؛ وبما أنَّ إسرار النجوى يشتمل على أقوال كثيرة ، فما ذكروه واحد منها ؛ لأنَّه القول الفصل بينهم ، والرأي الذي اتَّفقوا عليه ، فهو زبدة مخيض النجوى ، وإسناد القول إلى ضمير جمعهم على معنى : قال بعضهم : هذان لساحران ، فقال جميعهم : نعم هذان لساحران ، فأسند هذا القول إلى جميعهم ، أي : مقالة تداولوا الخوض في شأنها فأرسوا عليها . وقال بعضهم لبعض : نعم هو كذلك ، ونطقوا بالكلام الذي استقر عليه رأيهم ، وهو تحقّقهم أنَّ موسى وأخاه ساحران [٢٧] .

أمَّا الآية الثانية وهي قوله تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)) [المائدة : ٦٩] ، فينطبق عليها ما مضى من الكلام في الآية السابقة ، وتُحمل (الصابئون) على الوجوه المنسجمة مع الكلام الكثير الشائع [٢٨]، وأقرب تلك الوجوه أن يكون ((الصابئون رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والنيَة به التأخير عمَّا في (إنَّ) من اسمها وخبرها ، كأنَّه قيل : إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك ... ويكون العطف من باب عطف الجمل ، فالصابئون وخبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله : إنَّ الذين آمنوا ، ولا محلَّ لها ، كما لا محلَّ للجملة التي عُطِفَت عليها)) [٢٩] وهو ما رجّحه سيبويه في مخالفة الإعراب [٣٠] .

وفضلًا عن ذلك فهي تشتمل على نكتة بلاغية لايمكن استحصالها إلَّا بتغيير حركتها الإعرابية ؛ لأنَّ في ذلك انزياحًا يزيدُ في قوَّة الإخبار ، تُحدثه الحركة الإعرابيَّة غير المتوقَّعة ، ممَّا يؤدِّي إلى استنفار المتلقِّي ، وربَّما إلى امتلاكه بحيث يستقبل الخبر بكلِّ انتباه [٣١]، ولذا فالسِرُّ في إيثار لفظة (الصابئون) بالرفع دون ماقبلها وما بعدها للإشعار بمخالفة الصابئين لكلِّ المذكورين معهم في العقيدة ، والتنبيه على أنَّهم كانوا أشدَّهم ضلالًا ، وبذلك تؤدِّي المخالفة الإعرابية دورها ، فكأنَّ الآية بتلك المخالفة تقول : كلُّ المذكورين إن آمنوا وعملوا صالحًا قَبِل الله تعالى توبتهم وأزال ذنوبهم حتى الصابئين [٣٢] .

ب ـ المثنَّى : ذكر المخزومي أنَّه لافرق بين الحركات والأحرف إلَّا من جهة الكمّ الصوتي ، أمَّا في الكيف فهي هي ، فالحركات أصوات مدٍّ قصيرة ، والأحرف أصوات مدٍّ طويلة ، فالواو هي ضمَّة ممطولة ، والياء كسرة ممطولة ، والألف فتحة ممطولة [٣٣] .

ولكنَّ الغريب في الأمر أنَّ المخزومي يرى أنَّ المثنى ليس فيه علامة للرفع ؛ فليست الألف فيه علامة الرفع ؛ لأنَّ الضمَّة وحدها علم الرفع ، أمَّا الألف فجاءت ـ هنا ـ للدلالة على التثنية، فلو رُفع بالضمة ، فلا بُدَّ من إزالة الألف ، وبإزالتها يذهب معنى التثنية ، فتُركت الكلمة ـ وهي مسند إليه ـ بلا علامة تدلُّ على الاسناد . ثمَّ حاول ترميم ذلك بكون العربيَّة يمكن أن تُغفل الإعراب للحفاظ على التثنيَّة كما في لغة بني الحارث المتقدِّمة [٣٤] .

ولو سلَّمنا بكون الألف ليست علامة الرفع ، فلماذا لم يكن الإعراب بالضمَّة على النون في حالة كون المثنى مسندًا إليه ؟ ولا وجود للاستحالة المزعومة في هذا الفرض ؛ لأنَّ الألف لاتدلُّ على الإعراب ، فيمكن الإتيان بالعلامة الأصليَّة بعدها . والغريب أنَّ المخزومي لم يُعلِّل ترك العرب للعلامة الأصليَّة للرفع في هذا الموضع ، كما علَّل سبب عدول العرب عن الفتحة في حالة نصب جمع المذكَّر السالم ؛ إذ يقول : ((ولم يعبئوا بالنصب ولم يُقصد أن يُجعل له علامة خاصَّة ؛ لأنَّه إذا أُريد إلى أن يُجعل نصبًا ، وأُتي بالفتحة اشتبه بالمثنَّى ، ولا تُقدِم العربيَّة على مثل هذه الشُّبهة ، وإن أدَّى ذلك إلى التفريط بالحركة)) [٣٥] والذي يبدو أنَّ السبب الحقيقي وراء ذلك هو عدم شموليَّة النظريَّة التي طرحها المخزومي .

المطلب الثاني : علم الخفض (الكسرة) :

يرى المخزومي أنَّ الكسرة تدلُّ على أنَّ ما لحقته مضاف إليه ، أو تابع للمضاف إليه ، وهذا المبدأ اللغوي يستند إلى استقراء المخفوضات في العربيَّة ، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين ، أي : الارتباط الذي يتمثَّل بنسبة لاتعبِّر عن فكرة تامَّة وجد الخفض .

أمّا الإضافة ، فالأمر فيها واضح ، ولا تحتاج إلى تقدير حرف الجرِّ ـ كما يرى النحويون ـ وأمَّا حروف الجرِّ ، فلا تعدو عن كونها واسطة للإضافة ، ولا سيَّما إضافة ما لايمكن إضافته مباشرة ، نحو : سرتُ من الكوفةِ إلى البصرةِ . فالفعل لا يمكن إضافته إلى الاسم ؛ لذا احتيج إلى حرف الجرِّ[٣٦] .

وهو بهذا التوجيه يذهب بعيدًا عن الرأي المشهور بين النحويين من كون الكسرة مُسبَّبة عن وجود حرف جرٍّ ظاهرٍ ، أو مقدَّر ؛ فالمجرورات في العربيَّة إمَّا أن تكون مجرورة بحرف الجرِّ أو مجرورة بالإضافة التي يُقدَّر معها أحد أحرف الجرِّ الثلاثة (من ، في ، اللام) بما يناسب طرفي الإضافة ، أو مجرور بالتبعيَّة[٣٧].

ولعلَّ تركيز المخزومي على تفسير وجود الحركة الإعرابيَّة من جهة ، ومحاولته إبطال العوامل النحويَّة من جهة أخرى جعله لا يلتفت إلى النتائج الدلاليَّة التي تترتَّب على إلغاء الدور الدلالي لحروف الجرِّ ؛ فهو يرى أنَّ حروف الجرِّ لا تؤدِّي إلَّا وظيفة الربط بين طرفي الإضافة ، وهذا يستلزم أمرين :

الأوَّل : سلب المعاني الدلاليَّة لحروف الجرِّ : لا يخفى أنَّ معاني حروف الجرِّ تختلف من حرف إلى آخر ، فـ (في) تدلُّ على الظرفيَّة ، و(من) تدلُّ على ابتداء الغاية ، وهكذا .. ولذا فإنَّ رأي المخزومي فيه إهمال كبير لجانب المعنى ؛ فالعدول من حرف إلى آخر لا بدَّ أن يرافقه عدول في المعنى[٣٨] ففي الجملة التي مثَّل بها المخزومي ، وهي قوله : سرتُ من الكوفةِ إلى البصرةِ . يدلُّ حرف الجرِّ ـ بالإضافة إلى الربط ـ على معنًى خاص ، فحرف الجرِّ الأوَّل (من) يدلُّ على أنَّ ابتداء السيرِ كان من الكوفةِ ، وأمَّا حرف الجرِّ الثاني (إلى) فيدلُّ على أنَّ انتهاء

السير كان إلى البصرة ، ولو كان الأمر مقتصرًا على الربط فقط ، لأمكننا استبدال أحدهما بالآخر ويبقى المعنى كما هو ؛ لأنَّ الحرفين متساويان من هذه الجهة .

وفضلًا عن ذلك ، فإنَّ حرف الجرِّ يمكن أن يقلب معنى الفعل تمامًا ، كما في الفعل (رغب) ؛ إذ يختلف معناه باختلاف حرف الجرِّ الذي يرافقه ، فلو جاء معه الحرف (في) فإنَّه يشير إلى معنى هو عكس المعنى الذي يشير إليه مع الحرف (عن) ؛ لأنَّ ((الرغبة في الشيء : الإرادة له ... فإذا لم ترده ، قلتَ : رغبتُ عنه)) [٣٩] ، ولو كان الأمر كما ذكر المخزومي لما اختلف المعنى باختلاف التقدير في قوله تعالى : ((وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)) [النساء : ١٢٧] جاء في الكشاف : ((يحتمل : في أن تنكحوهنَّ لجمالهنَّ ، وعن أن تنكحوهنَّ لدمامتهنَّ)) [٤٠] .

الثاني : إلغاء الفروق الدلاليَّة بين الإضافات التي تختلف بحسب طرفي الإضافة ؛ لأنَّ المخزومي ـ بإنكاره تقدير حرف الجرِّ بين المضاف والمضاف إليه ـ جعل النسبة واحدة في جميع التراكيب الإضافيَّة ، فقولنا : مكرُ زيدٍ . لا يختلف ـ وفق رؤية المخزومي ـ عن قولنا : مكرُ الليلِ . وكذا قولنا : خاتم زيدٍ . لا يختلف عن قولنا : خاتمُ حديدٍ . لأنَّ جميع الإضافات تدلُّ على نسبَّة المضاف إلى المضاف إليه .

وبغض النظر عن السبب الذي جعل المتكلِّم يأتي بالكسرة ، فإنَّنا نشعر بالفارق الدلالي بين الإضافات ، ولا يمكننا تفسيرها بغير تقدير حرف الجرِّ ، فمع كوننا نشعر بنسبة المضاف إلى المضاف إليه في جميع هذه الإضافات إلَّا أنَّنا نشعر بدلالة أخرى تجعل النسبة مختلفة فيها ؛ فنسبة (مكر ، خاتم) إلى (زيد) تشير إلى معنى الاختصاص أو الملكيَّة ، فالمكر خاص بزيد ، والخاتم ملك له . وهذا المعنى لايمكن أن نفهمه من نسبة (مكر) إلى الليل ؛ لأنَّ المكر لايختصُّ بوقت دون آخر ؛ فهو يمكن أن يحصل في الليل أو النهار ، بل إنَّ الذي يتبادر إلى أذهاننا هو أنَّ نسبة المكر إلى الليل أضافت دلالة جديدة ، فهي حدَّدت الظرف الزماني الذي حصل فيه المكر . وأمَّا نسبة (خاتم) إلى (حديد) فإنَّنا لانفهم منها كون الخاتم ملكًا للحديد ؛ لأنَّ الحديد ليس من شأنه الملكيَّة ، بل نفهم كون المضاف إليه يمثل جنسًا للمضاف .

وبناءً على ذلك ، ينبغي لنا ـ هنا ـ أن نُحدِّد الضابطة التي تُحدِّد دلالة النسبة في الإضافات المتقدِّمة ، وتكون قاعدة عامَّة يحتكم إليها المتكلِّم والمخاطَب على حدٍّ سواء . ولا أرى فيصلًا سوى ما قرَّره النحويون من تقدير حرف الجرِّ المناسب لطرفي الإضافة ؛ لغرض ((الاستعانة على كشف الصلة المعنويَّة بين المتضايفين ، وهما : المضاف والمضاف إليه ، وإبانة ما بينهما من ارتباط محكم ، وملابسة ، أي : مناسبة قويَّة لا تتكشف ولا تبين إلَّا من معنى حرف الجرِّ المشار إليه . بشرط أن يكون هذا الحرف خفيًّا متخيّلًا ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف أصلية ؛ هي: (من) ، (في) ، (اللام) ... لأنَّها ـ دون غيرها ـ أقدر على تحقيق الغاية المعنويَّة)) [٤١] .

ولم يكتفِ المخزومي بإنكار تقدير حرف الجرِّ بين المضاف والمضاف إليه ، بل حاول أن يُفرِّغ حرف الجرِّ من دلالته حتى لو كان ملفوظًا به في الجملة ، ليستنتج بعد ذلك أنَّه اسم أُضيف إلى ما بعده ، يقول : ((وقد جرى في العربيَّة ما جرى في غيرها من إفراغ ، ففيها أدوات الإضافة ، أُفرغت من معانيها إفراغًا تامًّا ، كالباء وفي و ... فإذا كانت هذه الأدوات في الأصل أسماء كانت مضافة إلى ما بعدها ، وكان ما بعدها مجرورًا بالإضافة ، وكانت الكسرة علمًا للإضافة ، لا أثرًا من آثار العوامل . فالمبدأ مستقيم ، والقاعدة عامَّة)) [٤٢] .

ولا أدري أيستطيع المخزومي أن يأتينا بأصل (الباء) أو (في) عندما كانت اسماءً ؟ بل اللطيف في الأمر أن نجد المخزومي قد استند إلى نظريَّة العامل ؛ لكي يقول باسميَّة (عن) في قول الشاعر [٤٣]:

وَلَقَد أَرَانِي للرماح دريئةً مِنْ عَنْ يَمِيني مرَّة وأمامي

لأنَّنا لو ألغينا العوامل لما كان على الشاعر بأسٌ في أن يُدخل حرف الجرِّ على حرف جرٍّ آخر ؛ لأنَّ النحويين يمنعون ذلك بحجَّة أنَّ حرف الجرِّ مختصٌّ بالعمل في الأسماء ، يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ) : ((وأمَّا (عن) فاسمٌ ، إذا قلتَ : من عن يمينك ؛ لأنَّ (من) لا تعمل إلَّا في الأسماء)) [٤٤] .

ومثلما صعُب على المخزومي تفسير المرفوعات بغير الضمَّة ، صعُب عليه أن يأتي بتفسير مقنع في خصوص الممنوع من الصرف ، فهو يُجرُّ بالفتحة بدل الكسرة ؛ ولذا حاول المخزومي أن يُفسِّر ذلك بالفرار من الوقوع في اللبس بين المضاف إلى ياء المتكلم ـ عند حذفها ـ وبين المضاف إليه الممنوع من الصرف ، يقول : ((فالرأي القائل باتِّقاء التوهُّم في الإضافة إلى ياء المتكلِّم رأي مقبول ... فلمَّا احتملت العربيَّة حدوث مثل ذلك التوهُّم اضطرت إلى الخروج عمَّا أخذت به على نفسها من جعل الكسرة علمًا للإضافة ، وإلى تقبُّل أن يكون الممنوع من الصرف بالفتحة بدلًا من الكسرة حين الإضافة)) [٤٥] .

وما ذكره المخزومي غير صحيحٍ ؛ لأنَّه لايمكن أن يحصل اشتباه وتوهُّم بين المضاف إلى ياء المتكلم ، وبين المضاف إليه المجرور بالكسرة ؛ لأنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم يشتمل على الكسرة وحسب ، بخلاف الممنوع من الصرف ؛ فإنَّه إذا قبِل الكسر ، قبِل التنوين ((لِأَنَّ الكسرة لا تكون إعرابًا إِلَّا مَعَ التَّنوين)) [٤٦] ولا يُفرِّق بين الكسرة والتنوين غير الإضافة ودخول (الـ) ، وبناءً على ذلك فلا يحصل لبس ؛ لوجود التنوين ، ولتوضيح ذلك نأتي بالمثالين الآتيين :

ـ جملة المضاف إلى ياء المتكلِّم : استعرتُ كتابَ أحمدِي .

ـ جملة الممنوع من الصرف : استعرتُ كتابَ أحمدَ .

* على رأي المخزومي : يحصل لبس بينهما (عند حذف الياء ،وجرِّ الممنوع بالكسرة) لأنَّهما تكونان : استعرتُ كتابَ أحمدِ .

* على الرأي الصحيح : لا يحصل بينهما لبس (عند حذف الياء ، وجرِّ الممنوع بالكسرة) لأنَّ الأولى تكون : استعرتُ كتابَ أحمدِ . بينما تكون الثانية : استعرتُ كتابَ أحمدٍ .

ولو تجاوزنا ذلك كلِّه ، ولم نُعِر أهميَّة للتنوين ، فلا يمكننا القبول بهذا الرأي ؛ لاستحالة انطباقه على موارد كثيرة ، فأسماء الأعلام المشتركة بين المذكَّر والمؤنث ، تُمنع من الصرف إذا قُصِد بها المؤنث ، وتنصرف إذا قُصِد بها المذكر ، فالكسرة فيها تدلُّ على الصرف ، والفتحة

تدلُّ على عدم الصرف ، فهل يجب علينا أن نساوي بين المنصرف والممنوع من الصرف على الرغم من البون الدلالي الشاسع بينهما ؛ لأجل اتقاء التوهُّم في الإضافة إلى ياء المتكلِّم ؟

فاسم (نور) مثلًا ، قد يُطلق على المذكر ، وقد يُطلق على المؤنث ، فنقول : استعرتُ كتابَ نورَ ، إذا أدرنا الدلالة على كون (نور) اسمًا للمؤنث ، ونقول : استعرتُ كتابَ نورٍ ، إذا أردنا الدلالة على كون (نور) اسمًا للمذكر .

المطلب الثالث : علم خروج الكلمة عن الاسناد والإضافة (الفتحة) :

الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفَّة سبيلًا ، وهي تشير إلى كون الكلمة ليست مسندًا إليه ، ولا مضافًا إليه ؛ ولذا يندرج تحتها موضوعات كثيرة كالمفاعيل والحال والتمييز وغيرها [٤٧] .

وليس خافيًا أنَّ النحويين لا يختلفون في كون الفتحة هي أخفُّ الحركات [٤٨]؛ لذا نراهم يعلِّلون بهذه العلَّة الصوتيَّة جملة من المواضع النحويَّة ، كما في تعليلهم بناء الفعل الماضي على الفتح [٤٩] ، وظهور الفتحة على المنقوص دون الضمة والكسرة [٥٠] ، وغير ذلك من المواضع .

وبناءً على ذلك ، فالخلاف بين المخزومي والنحويين يتعلَّق بكون الفتحة ـ عند النحويين ـ مسبَّبة عن عامل يقتضي النصب ، ظاهرٍ كما في (إنَّ) أو مقدَّر كما في ناصب المنادى ، وهذا ما لايرتضيه المخزومي ، وقد استشكل على رأيهم ببعض المنصوبات ، كالمنادى ، والمنصوب على الاختصاص ؛ فالمناديات ـ عنده ـ لم تُنصب إلَّا ((لأنَّ الفتحة أخفُّ ما يُستعان به على تحريكها في درج الكلام)) [٥١] ولكنَّ هذا الأمر لا يمثِّل الحلَّ الكامل لأحكام المنادى ، فهناك المنادى المبني على الضم ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : يا زيدُ . أو النكرة المقصودة التي يكون التعريف عارضًا لها في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو: يا رجلُ ، تريد به رجلًا معيَّنًا [٥٢] .

وهنا نسأل المخزومي : إذا صحَّ للمتكلِّم أن يقول : يا رجلُ ، يا رجلًا . فلماذا وضع الفتحة تارة والضمة تارة أخرى على الكلمة نفسها ؟ فلو كانت الفتحة هي الأخفُّ في المناديات ، فلِمَ استبدلها المتكلِّم بالضمَّة التي هي أثقلُ منها ؟

إذن ثمَّة أمرٌ آخر يدفع المتكلِّم لتغيير الحركة الإعرابيَّة ، وليس ذلك الأمر سوى المعنى الذي يقصده المتكلِّم ، فما دامت الجملتان غير متساويتين من جهة المعنى ، اقتضى ذلك التمييز بينهما من جهة اللفظ ، فجيء بالضم للمفرد المعرفة ، والنكرة المقصودة ؛ لأنَّ المتكلِّم مقبلٌ على المنادى بحديثه ، بخلاف المنادى المنصوب بالفتحة ؛ فالمتكلِّم لم يكن مقبلًا عليه ولا قاصدًا إيَّاه دون سواه [٥٣]. ويبقى هنا سؤال آخر ، هو : لماذا اختار المتكلِّم الضمَّة في هذين الموضعين ؟ وقد أجاب النحويون بأنَّ ((سبب بنائه على الضم أنَّه لو بُني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة ، فإذا قلت : (يا غلامِ) دلَّ ذلك على أنَّه مضاف إلى ياء المتكلم بمعنى : يا غلامي ، قال تعالى : ((قال رَبِّ ارجِعُون)) [المؤمنون: ٩٩] . ولو بُني على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة ، فقولك : (يا غلامَ) معناه : (يا غلامي) ، قال تعالى : ((يَبْنَؤُمَّ لاتَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي)) [طه: ٩٤] ، أي : (يابن أمِّي))) [٥٤] .

وامَّا المنصوب على الاختصاص ، فالمخزومي يرى أنَّ نصبه يدلُّ على كونه غيرَ مسندٍ إليه ولا مضافٍ إليه . ولا يخفى ما في هذا التوجيه من إجمال ؛ لأنَّه لم يُبيِّن لنا أيّ نوع من المنصوبات هو ؟ أمَّا النحويون فيرون أنَّه مفعول به ، وحقُّه أن يُنصب ؛ ولكنَّ هذا الأمر يستلزم أن يُقدَّر له فعل محذوف ، فجملة : نحن الطلبةَ نُريد حقوقنا . نُصب فيها (الطلبةَ) لأنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أخصُّ . وهنا يتجلَّى لنا السبب الذي جعل المخزومي يخالف النحويين ؛ لأنَّ قولهم ـ بنظر المخزومي ـ يستلزم عاملًا نَصَبَ هذا المفعول ، وهو يرى ((أنَّه ليس في اللغة عامل ، كما تصوَّر النحاة وقرَّروا ، فلا الفعل وما يُشبهه ، ولا الحروف المختصَّة بقادرة أن تعمل ، ولا هي بعلل وأسباب ، كما أنَّ الحركات ليست آثارًا لها)) [٥٥] .

والذي يبدو أنَّ معاجلة النحويين لموضوع الاختصاص لا تخرج عن التوجيهات التي قرَّرها المخزومي نفسه ، فحتى لو تخلينا عن نظريَّة العامل ومضينا مع ما قرَّره المخزومي فإنَّنا سنصل إلى النتيجة نفسها ، وهذا يحتاج إلى مقدِّمتين :

المقدِّمة الأولى : إنَّ المنصوب على الاختصاص يؤدِّي وظيفة لغويَّة ؛ إذ ((يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه ، وتخليصه من غيره ، وتمييزه عنه)) [٥٦] ، فيدخل ضمن المنصوبات التي جعلها المخزومي تؤدِّي وظيفة لغويَّة ، وهي محصورة ـ عند المخزومي ـ بالحال والتمييز والمستثنى بـ (إلَّا) والمفاعيل الخمسة ، وتوابع المنصوب . وعلى هذا فلم يتبقَ أمامنا إلَّا أنَّ نستدلَّ على كونه مفعولًا به لا غيره ، وهذا ما تتكفَّل به المقدِّمة الثانيَّة .

المقدِّمة الثانية : بما أنَّ الجملة ـ كما يرى المخزومي ـ هي صورة ذهنية تتألَّف أجزاؤها في ذهن المتكلِّم [٥٧] ، فإنَّ جملة الاختصاص التي ينطق بها المتكلِّم تكشف عن صورة ذهنية لها ، وهذا يعني أنَّنا أمام بنيتين إحداهما سطحيَّة تتمثَّل بما ينطقه المتكلِّم ، والأخرى عميقة ، ولابُدَّ من توسُّط قاعدة تحويلية أو أكثر لتحويل العميقة إلى سطحيَّة [٥٨]، وأقرب القواعد التحويليَّة المستعملة في الاختصاص هي الحذف ؛ لأنَّها تفسِّر الحركة الإعرابيَّة ، وتبيِّن الدلالة ، فهي تنسجم مع اللفظ والمعنى ، كما أنَّها تُحقِّق التخفيف في الجملة ؛ لأنَّ ((المتكلِّم يميل إلى حذف العناصر المكرَّرة أو التي يمكن فهمها من السياق)) [٥٩] وقد صرَّح المخزومي نفسه بجواز تقدير الفعل ، يقول : ((تقتضي مناسبات القول أحيانًا ذكر الفعل ، فيُذكر ، وتدلُّ هذه المناسبات وقرائن القول عليه أحيانًا ، فلا يُذكر ، ويكون سياق الكلام بما يحفُّ به من ملابسات ، وما يدلُّ عليه من قرائن كالبدل منه)) [٦٠] .

ولا ريب في أنَّ هذا المحذوف يجب أن يكون مناسبًا لمعنى الجملة ومنسجمًا مع دلالتها ، ولذا فهو لايعدو عن كونه فعلًا ، وتقديره : (أخصُّ ، أو أعني) الذي هو واجب الحذف [٦١] ، وهذا الفهم هو عين ما أشار إليه سيبويه بقوله : ((وذلك قولك : إنَّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا ، كأنَّه قال : أعني ، ولكنَّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل)) [٦٢] .

وما يُلاحَظ على تفسير المخزومي لعلامة النصب أنَّه أخفق في جملة من المسائل بحيث نشعر أنَّ أُطروحته عاجزة عن تفسيرها ، ففي المثنى نجد أنَّ المخزومي يذهب إلى كون الياء استعيرت من الجرِّ إلى النصب ((وإذا أُريد إلى أن يكون مضافًا إليه استعين بالياء ، وهي من الكسرة ؛ لأنَّها مطل لها ... واستطاعت هنا أن تجمع بين الدلالة على التثنية ، والدلالة على الإضافة ، ولم يستطع فعل شيء في النصب فاستعانت ببناء المثنى المضاف إليه للتعبير عن كونه نصبًا)) [٦٣] ولا أدري لِمَ استعانت العربيَّة بالياء في نصب المثنى ، وعندها الألف التي هي من الفتحة ؛ لأنَّها مطل لها ؟ أ ليس الأولى أن تكون الألف هي علامة النصب فتجمع بين دلالتها على التثنية ودلالتها على النصب ؟

ومثلما أخفقت نظريَّة المخزومي مع المثنى ، فقد أخفقت مع جمع المذكَّر السالم وما جُمِع بالألف والتاء ؛ واللطيف ـ هنا ـ أنَّا لا نجد تعليلًا واضحًا لظاهرة نصب جمع المذكر السالم بالياء ، ولا لنصب ما جمع بالألف والتاء بالكسرة بدل الفتحة ، يقول : ((المجموع بالألف والتاء ... أمَّا الفتح ، فقد أُغفل فيه أيضًا كما أُغفل في جمع المذكر السالم ، وكانت المماثلة في الجمعيَّة داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب ، وليس نادرًا في العربيَّة حمل النظير على النظير)) [٦٤] فالمخزومي لم يُبيِّن السبب الذي دعا لإغفال الفتح في جمع المذكر السالم حتى نحمل عليه ما جمع بالألف والتاء ، ولم يُبيِّن لماذا لم يُحمل ما جمع بالألف والتاء على جمع التكسير ؟ على الرغم من كونه هو الأولى ؛ لأنَّ ((هذا الجمع عامّ في العقلاء وغيرهم ، ذكورًا كانوا أو إناثًا)) [٦٥] .

ولا أدري لماذا قَبِل المخزومي بقانون المشابهة ـ هنا ـ وهو مبني على وجه واحد (المماثلة في الجمعيَّة) ولم يقبل بهذا القانون في الحكم على الفعل المضارع بكونه معربًا لمشابهته الاسم على الرغم من وجود خمسة أوجه للمشابهة كما ذكر المخزومي ؟ [٦٦] .

المطلب الرابع : علامات الفعل المضارع :

اتَّسم كلام المخزومي حول حركات آخر المضارع بالاضطراب والتناقض ؛ فهو يرى أنَّ تعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع ليست دليلًا على إعرابه ؛ فهي لا تختلف عن تعاقب

الحركات على آخر الفعل الماضي ؛ فتغيُّر آخر الفعل المضارع لم يكن بسببٍ من طروء معانٍ إعرابيَّة أو بسببٍ من وجود عوامل ناصبة أو جازمة ، بل من أجل تمييز زمنه وتخصيصه [٦٧].

والحقيقة أنَّ المخزومي لم يستطع الربط بين العلامة الإعرابيَّة والزمن ، بل أخذ يُفسِّر الأزمنة تبعًا لنوع الأداة التي تدخل على الفعل المضارع ، منتقيًا لذلك بعض الأدوات التي تناسب ما طرحه ، يقول : ((فبناؤه مجرَّدًا من الأدوات يُستعمل في الحال والاستقبال ، ولا دلالة له على أحدهما ، فإذا أُريد له أن يدلَّ على الزمن الماضي اتصل في النفي بـ (لم) أو (لمَّا) ، وسُكِّن آخره ... وإذا أُريد له أن يخلص للمستقبل سبقته : أن ، ولن ، وإذن ...)) [٦٨]

وربَّما يقال : إنَّ المخزومي يُلمح إلى العلاقة بين الحركة والزمن في هذا القول ، فالضمَّة مرتبطة بالحال والاستقبال ؛ لأنَّها حركة المضارع عند التجرّد ، والفتحة مرتبطة بالاستقبال ؛ لأنَّها حركة المضارع عند وجود (أن ، ولن ، وإذن) ، والسكون مرتبطة بالماضي ؛ لأنَّها حركة المضارع عند وجود (لم ، ولمَّا) .. لو فرضنا ذلك فلن يَسلم قوله من المغالطة ؛ لأنَّ المضارع عند دخول (السين) أو (سوف) عليه ؛ فإنَّه يدلُّ على المستقبل أيضًا على الرغم من كون آخره مضمومًا ، نحو : سيذهبُ ، وسوف يذهبُ ، كما أنَّه يبقى مضمومًا عند دخول (ما) النافية عليه ، وهي تخصص زمنه بالحال ، ومثل ذلك يقال مع (لا) النافية ؛ فهي تجعل زمنه شاملًا للحال والاستقبال ويبقى معها المضارع مضمومًا .

وإذا أردنا أن نتوصَّل إلى السبب الرئيس لإعراب المضارع ، فإنَّنا سنجد أنَّ اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الفعل المضارع [٦٩]، فمثلما يتوقَّف المعنى الوظيفي للاسم على نوع حركته الإعرابيَّة ، كذلك يتوقف المعنى الوظيفي للفعل المضارع على نوع الحركة الإعرابيَّة ، وهذا يدلُّ على أنَّ ((المضارع إنَّما أعرب لمشابهته الاسم في أنَّ كلًا منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب على صيغة واحدة)) [٧٠] .

ويتجلى هذا الأمر في المواضع التي تكون فيها الدلالة متوقِّفة على نوع الحركة الإعرابيَّة ، كما لو كان الفعل المضارع يحتمل حركتين إعرابيتين أو أكثر ، فمثال المضارع المحتمل لحركتين ، قوله تعالى : ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ

لَطِيفٌ خَبِيرٌ)) [الحج : ٦٣] فالدلالة ـ هنا ـ مرتبطة بشكل كامل بالحركة الإعرابيَّة ، يقول الرازي (ت ٦٠٦ هـ) : ((لِمَ رُفِعَ ولم يُنصَب جوابًا للاستفهام ؟ والجواب : لو نُصِبَ لأعطى عكس ما هو الغرض ؛ لأنَّ معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار ، مثاله أن تقول لصاحبك : ألم ترَ أنّي أنعمتُ عليك فتشكرُ . وإن نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٍ لتفريطه ، وإن رفعتَه فأنت مثبت للشكر)) [٧١] ، فالفعل المضارع (تصبح) مفرَّع على الفعل (أنزل) فهو مثبت في المعنى ، وليس مفرَّعًا على النفي ولا على الاستفهام ، فلذلك لم يُنصَب بعد الفاء ؛ لأنَّه لم يقصد بالفاء جوابًا للنفي إذ ليس المعنى : ألم ترَ فتصبح الأرض [٧٢] ؛ جاء في الكتاب : ((وسألته عن: (ألم تر أنَّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرّة) فقال : هذا واجبٌ ، وهو تنبيهٌ ، كأنَّك قلت : أتسمع أنَّ الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا . وإنَّما خالف الواجب النفي ؛ لأنَّك تنقض النفي إذا نصبت وتغيِّر المعنى)) [٧٣] .

وأمَّا المضارع المحتمل لثلاث حركات ، فمثاله مشهور بين النحويين ، وهو قولهم : لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ . فإنَّه يجوز في الفعل المضارع (تشرب) الرفع ، والنصب ، والجزم ، ولا ريب في أنَّ المعنى المراد متوقِّف على نوع الحركة ؛ فالجزم يدلُّ على عطف (تشرب) على (تأكل) فيكون النهي عنهما جميعًا ، فكأنَّه قال : لا تأكلِ السمك ولا تشربْ اللبن . والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما وإباحة كلِّ واحد على حدة ، فهو منهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، ولكنَّ أكل السمك وحده مباح ، وشرب اللبن وحده مباح . ومعنى الرفع أنَّه منهي عن أكل السمك على أيَّة حالة ، ومباح له شرب اللبن على أيَّة حالة ، فكأنَّه قال : ولك شرب اللبن [٧٤] .

ويبدو أنَّ قياس المخزومي للفعل المضارع على الفعل الماضي فيه مسامحة واضحة ؛ لأنَّ الفعل الماضي مبني ؛ بمعنى أنَّ حركة آخره لا ترتبط بأمر آخر خارج عنه ، فهي لا تتغيَّر بسبب السياق الذي ترد فيه ، وما يحصل من تغيُّرٍ لآخره مُسبَّب عن علَّة صرفيَّة ، فحركة بناء الماضي مرتبطة بعلتها الصرفية وجودًا وعدمًا ، فالماضي يبنى على السكون ـ مثلًا ـ عندما ترتبط به ضمائر الرفع المتحركة ، نحو : نجحْتُ ، نجحْنا ، نجحْنَ .. وهكذا الأمر في علامات البناء الأخرى . وهذا هو شأن المبنيَّات في اللغة العربيَّة ، فـ (منْ) الاستفهاميَّة ـ مثلًا ـ لا تتغيَّر

حركتها بتغيّرِ السياق الذي ترد فيه ؛ نقول : منْ هذا ؟ و منْ أكرم محمدٌ ؟ و بمنْ يثقُ محمدٌ ؟ فلم تتغيَّر حركة (منْ) على الرغم من تغيُّر موقعها الإعرابي . ولكنَّك لو استبدلتها بـ (أيّ) لاختلف الأمر ؛ لأنَّ (أيّ) معربة ، تقول : أيُّ رجلٍ هذا ؟ و أيَّ أحدٍ أكرم محمدٌ ؟ و بأيّ شخصٍ يثق محمدٌ ؟

ولا يختلف الفعل الماضي عن بقيَّة المبنيات من هذه الجهة ، فلا تختلف حركته باختلاف السياق ، نقول : نجحَ زيدٌ . ولولا أنْ نجحَ زيدٌ لعاقبته ، ومهما نجحَ زيدٌ فلن يُحقِّق حلمه . فلم تتغيَّر حركة الفعل (نجحَ) على الرغم من تغيُّر السياق ، ولو أنَّك استبدلته بالفعل المضارع لرأيتَ تغيُّر حركته الإعرابيَّة ، تقول : ينجحُ زيدٌ ، و لولا أن ينجحَ زيدٌ لعاقبته ، و مهما ينجحْ زيدٌ فلن يُحقِّق طموحه . وهذا يدلُّ على أنَّ قياس المخزومي قد انطوى على مغالطة ؛ إذ أعطى المضارع حكم الماضي من غير علَّة جامعة ، ومعلوم أنَّه ((إذا فُقدت العلَّة الجامعة بَطُل القياس)) [٧٥] .

ولم يكن ما ذكره المخزومي من تفسير لعلامات الفعل المضارع مطَّردًا ؛ فقد شذَّت الأفعال الخمسة (يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، تفعلين) عمَّا تقرَّر للفعل المضارع المجرَّد ؛ لأنَّ اللغة العربيَّة أعطت كلَّ اهتمامها لعلامة التثنية والجمع والتأنيث ، ولم تعبأ بالإعراب في هذه المواضع ؛ لذا لم تضع لها علامة إعراب . وأمَّا النون التي في آخرها ، فدورها الحفاظ على الألف والواو والياء من الحذف ، لا للدلالة على أنَّها معربة مرفوعة [٧٦] .

ولو كانت النون لوقاية الفعل ، فلماذا أدَّت دورها مع الألف وتخلَّت عن دورها مع الواو والياء عند اتصال نون التوكيد بالفعل ، نحو : يكتبانِّ ، يكتبُنَّ ، تكتبِنَّ ؟ ولماذا لم تضطلع الألف التي هي مطل عن الفتحة بالدلالة على التثنية والنصب معًا مثلما كانت ياء المثنى دالة على الإضافة والتثنية ؟ ولماذا حذفت النون مع النواصب والجوازم ولم تُحذف مع الأدوات الأخرى ؟ أ ليس هذا اعتراف من المخزومي بأنَّ تلك الأدوات لها تأثير على الفعل الذي تدخل عليه ؟ كلُّ هذه الأسئلة وغيرها تُشير بوضوح إلى ضعف ما طرحه المخزومي من توجيهات تنطبق على موضع ثمَّ لا تنطبق على موضع مشابه له .

الخاتمة

بعد أن مَنَّ الله تعالى علينا بإتمام البحث نحاول أن نُلخِّص أهم النتائج التي توصَّلت إليها هذه الدراسة ، وهي :

١ـ لم يكن الاسناد مُسبَّبا عمَّا يسميه المخزومي علم الاسناد ، وهو حركة الضمَّة ، بل الإسناد قرينة معنويَّة تُفهم من معنى الكلام ، وترتَّب على ذلك أنَّ الضمة ليست علمًا للمسند إليه أيضًا ؛ لأنَّ المسند المرفوع يشاركه في ذلك ، ويجب أن تكون العلامة خاصَّة بموردها ، حتى يمكن الاعتماد عليها في تمييزه من غيره .

٢ـ اعتماد المخزومي على الأمثلة الشاذَّة ، واللهجات الضعيفة في استنباط الأحكام النحويَّة ، الأمر الذي أدَّى إلى عدم اطِّرادها ، كما حصل في قياسه الضمائر على لغة (أكلوني البراغيثُ)

٣ـ وقوع المخزومي في التناقض في موارد كثيرة ، فبعد أن يضع قاعدة ما ويجهد في الاستدلال على صحَّتها نجده يناقضها ، فالألف ـ عنده ـ ليست علامة الإسناد في المثنى ، ولكنَّها علامة إسناد تدلُّ على أنَّ اسم (إنَّ) مرفوع في قوله تعالى : ((إنَّ هذان لساحران)) [طه : ٦٣]

٤ـ انطواء استدلال المخزومي على المغالطة في أكثر من موضع ، كما في قياسه بناء الفعل المضارع على الفعل الماضي على الرغم من اختلاف علَّة التغيُّر .

٥ـ إهمال الجانب الدلالي والاشتغال بتفسير الجانب الشكلي ؛ فلحرص المخزومي على الابتعاد عن نظريَّة العامل حاول تفسير وجود الحركة الإعرابيَّة مهملًا لجانب المعنى ، كما حصل في توجيهه لوجود الكسرة في المضاف إليه والاسم المجرور .

٦ـ الإحالة على التفسيرات العامة ، كما في حكمه على المنصوب على الاختصاص بأنَّه منصوب بالفتحة لكونها الحركة الخفيفة ، ولكنَّه بعد إنكاره تقدير الفعل (أخصُّ) لم يبيِّن نوعه بين المنصوبات ، وكما في تعليله جملة من الموارد بكون العربيَّة أغفلتها ، وهذا يُشير بوضوح إلى عدم كفاية القواعد التي وضعها المخزومي .

٨ـ لم يستطع المخزومي أن يُثبت العلاقة بين حركات الفعل المضارع والدلالة على الزمن ؛ لتخلُّف الارتباط بينهما في مواضع كثيرة .

الهوامش :

---

(١) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٩ ـ ٢٠ .
(٢) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٦٨ .
(٣) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٣٣ .
(٤) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٧٠ .
(٥) ينظر : اللغة الانكليزية بطريقة مبسَّطة : ١٥٤ .
(٦) ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربيَّة : ٣٨٧/١١ .
(٧) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٣٣ .
(٨) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٢ .
(٩) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٤ .
(١٠) النحو الوافي : ٤٩٣/١ ـ ٤٩٤ .
(١١) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٦٨ .
(١٢) النحو الوافي : ٤٩٤/١ .
(١٣) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٧١ .
(١٤) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٧١ـ ٧٢ .
(١٥) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٨٤ ـ ٨٥ .
(١٦) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٨٣ .
(١٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٦/٢ .
(١٨) ديوان الأخطل : ١٠٩ .
(١٩) مفاتيح الغيب : ٦٥/٢٢ .
(٢٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٣١٦/١ .
(٢١) إعراب القرآن وبيانه : ٢٠٧/٦ ، وينظر : المجتبى من مشكل إعراب القرآن : ٦٩٤/٢ .
(٢٢) ينظر : مفاتيح الغيب : ٦٤/٢٢ ـ ٦٥
(٢٣) الاقتراح في أصول النحو : ٣٩ .
(٢٤) التبيان في إعراب القرآن : ٨٩٥/٢ .
(٢٥) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩١ .
(٢٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٣/٣ .
(٢٧) ينظر : التحرير والتنوير : ٢٥١/١٦ .
(٢٨) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ٢٧٦/١ .

[٢٩] إعراب القرآن وبيانه : ٥٢٦/٢ .
[٣٠] وينظر : الكتاب : ١٥٥/٢ .
[٣١] ينظر : الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبيَّة : ١٥٩ .
[٣٢] ينظر : الالتفات في البلاغة القرآنية : ١٩٨ .
[٣٣] ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٦٨ .
[٣٤] ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩١ .
[٣٥] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩٢ .
[٣٦] ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٧٦ .
[٣٧] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٧٢/٣ .
[٣٨] ينظر : البلاغة والأسلوبية : ٢٨٦ .
[٣٩] مقاييس اللغة : ٤١٦/٢ ، (رغب) ، وينظر : لسان العرب : ١/ ٤٢٣ ، (رغب) .
[٤٠] الكشاف : ٥٧٠/١ ، وينظر : روح المعاني : ١٥٥/٣ .
[٤١] النحو الوافي : ١٧/٣ .
[٤٢] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٧٩ ـ ٨٠ .
[٤٣] البيت لعبيد بن الأبرص ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية : ٤٣٥/٦ .
[٤٤] الكتاب : ٢٢٨/٤ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٨/١ .
[٤٥] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩٠ .
[٤٦] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٩٢/١ .
[٤٧] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٨١ .
[٤٨] ينظر : الخصائص : ٧٩/١ .
[٤٩] ينظر : علل النحو : ١٤٨ .
[٥٠] ينظر : شرح شذور الذهب : ٨١ .
[٥١] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٨٤ .
[٥٢] ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢١١/٢ .
[٥٣] ينظر : علل النحو : ٣٣٥ .
[٥٤] معاني النحو : ٣٢٨/٤ .
[٥٥] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٧٧ .
[٥٦] معاني النحو : ١١٧/٢ .
[٥٧] ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٣١ .
[٥٨] ينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ٤٥ ، والألسنية التحليلية والتوليدية : ١٤ .
[٥٩] التحويلات الأسلوبيَّة بين الخبر والإنشاء في النحو العربي : ١٣ .
[٦٠] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٢٠٧ .

(٦١) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك : ٦٦/٤ .
(٦٢) الكتاب : ٢/ ٢٣٣ .
(٦٣) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩١ .
(٦٤) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩٢ .
(٦٥) شذا العرف في فن الصرف : ٨٥ .
(٦٦) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٢٩ .
(٦٧) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٣٣ ـ ١٣٤ .
(٦٨) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٣٤ .
(٦٩) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : ٩١/١ .
(٧٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٣٠٢/١ .
(٧١) مفاتيح الغيب : ٢٤٧/٢٣ .
(٧٢) ينظر : التحرير والتنوير : ٣١٨/١٧ .
(٧٣) الكتاب : ٤٠/٣ .
(٧٤) ينظر : معاني النحو : ٣٥/١ .
(٧٥) الاقتراح في أصول النحو : ١٠٣ .
(٧٦) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٣٧ ـ ١٣٨ .

المصادر والمراجع :

أوَّلًا : القرآن الكريم .

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

١ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٢ـ إعراب القرآن : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلَّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ .
٣ـ إعراب القرآن وبيانه : محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ) ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٥ هـ .
٤ـ الاقتراح في أصول النحو : عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية ، دار البيروتي ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .
٥ـ الالتفات في البلاغة القرآنية : الدكتور حسن طبل .

٦ـ الألسنية التحليلية والتوليدية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) : الدكتور ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٧ـ الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبيَّة : ١٥٩ . الدكتور أحمد محمد ويس ، مجد المؤسسة الجامعية ، بيروت ، الحمرا ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م .

٨ـ البلاغة والأسلوبية : الدكتور محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، الجيزة ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٤ م .

٩ـ التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٠ـ التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ هـ .

١١ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

١٢ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م .

١٣ـ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة .

١٤ـ ديوان الأخطل : شرحه وصنف قوافيه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٥ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ .

١٦ـ شذا العرف في فن الصرف : أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ) ، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض .

١٧ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

١٨ـ شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، زين الدين المصري ، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م .

١٩ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : عبد الله بن يوسف بن أحمد ، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا .

٢٠ـ علل النحو : محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م .

٢١ـ في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ــ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٢ـ الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٢٣ـ الكشاف : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ .

٢٤ـ اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

٢٥ـ لسان العرب : محمد بن مكرم بن على ، جمال الدين ابن منظور الإفريقى (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤ هـ .

٢٦ـ اللغة الانكليزية بطريقة مبسَّطة : طاهر البياتي ، الطبعة الخامسة عشرة ، ٢٠٠٩ م .

٢٧ـ اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان عمر ، عالم الكتب ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م .

٢٨ـ المجتبى من مشكل إعراب القرآن : الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد الخراط ، أبو بلال ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦ هـ .

٢٩ـ مفاتيح الغيب : أبو عبد الله محمد بن عمر ، الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠ هـ .
٣٠ـ مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٣١ـ معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
٣٢ـ معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .
٣٣ـ المعجم المفصل في شواهد العربيَّة : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
٣٤ـ منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : الدكتور علي زوين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .
٣٥ـ النحو الوافي : عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة .
٣٦ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .

ثالثًا : الرسائل والأطروحات الجامعية :

١ـ التحويلات الأسلوبيَّة بين الخبر والإنشاء في النحو العربي : خالد موسى مصطفى العجارمة ، (رسالة دكتوراه) ، جامعة مؤته ، ٢٠٠٩ م .